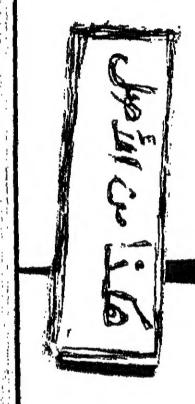


الفهرس

	•	مبعمه
قانون مؤقت رقم (۱۸) لسنة ۱۹۷۲	قانون الغاء قانون الاتحاد الوطني العربي	977
قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦	قانون الغاء قانون مجلس البحث العلمي الاردني	9750
قانون مؤقت رقم (۲۰) لسنة ۱۹۷۹	قانون معدل لقانون الامن العام	370
قانون مؤقت رقم (۲۱) لسنة ۱۹۷٦	قانون معدل لقانون الزراعة	077
قانون مؤقت رقم (۲۲) لسنة ۱۹۷۳	قانون معلل لقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٦	079
	قانون معدل لقانون ضريبة اللخل	140
نظـــام رقسم (۳۰) لسنة ۱۹۷٦	نظام البعثات العلمية في جامعة اليرموك	OVY
' '	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	٩٧٧
		044
' '	نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام	٥٨٠
	نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام .	•
	4	244
	والمؤسسات والهيئات الحكومية .	
		340
		010
		047
الاوسمسة		۹۸۷
قراران صادران عن الديوان الخاص بتفسير	القوانين	٨٨٥

مَطِيدَ القرات السلمة الأردنية



الحسن بن طلال

Show in the second

من الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من اللستـــــور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ /٢ /١٩٧٦

وبعد على المراد بسل ورو . على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ نصادق بمقتضى المسادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (۱۹) لسنة ۱۹۷٦

قانون الغاء قانون مجلس البحث العلمي الاردني

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مجلس البحث العلمي الاردني لسنة ١٩٧٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١/٣/٣/١ .

المادة ٢ ــ يلغى قانون مجلس البحث العلمي الاردني رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٢ وتنقـــل اموال المجلس وموجوداته وحقوقه الى المركز الوطني للوثائق .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون .

1947/4/40

1777/

س الســـوزراء ير الحارجية والدفاع زيد الرفاعي	زیـــــر رئیـ الانشاء والتعمیر ووز مهبعي امين عمرو	الثقافة والاعلام	وزیـــــر التربیة و التعلیم ذوقان الهنداوي	زیـــــر المالیـــــة سالم مساعده
وزیــــــر السیاحة والآثار غالب برکات	_ة الاشغال العامة	سلامية الزراعب	وزير الاوقاف و والمقدسات الا عبد العزيز ا ^ل ـا	دزیـــــر النقـــــل محمود الحواملـه
وزيـــــر الداخليــــة ژروت التلهوني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	زيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	كالة	وزيـــر الواصــــا ووزير الصحة بالو محمد عضوب الز
وزيــــــر الصناعة والتجارة رجائي المعشر	ية التمويــــن	_ل للشؤون الحارج	وزيــــــ العمــــــــ ي عصام العجار	وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل العرموطي

نعى الحسيق لللعلى من الملك للالانبالها ثمية

بمقتضي الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ /٢ /١٩٧٦

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ــ

قانون مؤقت رقم (۱۸) لسنة ۱۹۷٦

قانون الغاء قانون الاتحاد الوطني العربي

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون الغاءقانون الاتحاد الوطني العربي لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ 🔃 يحل الاتحاد الوطني العربي وتصفى جميع حقوقه والتزاماته .

المادة ٣ ــ أ ــ تقوم وزارة المائية بالمطالبة بحقوق الاتحاد وتحصيل امواله باعتبارها اموالا عامة وفقا لقانون تحصيل الادة ٣ ــ الاموال الاميرية وقانون دعاوى الحكومة .

ب. تتولى وزارة المالية تسديد الالتزامات المترتبة على الاتحاد وتحل محله في اتخاذ الاجراءات اللازمة الملك

الحسين بن طلال

المادة ٤ ــ يلغى (قانون الاتحاد الوطني العربي رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣) والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٥ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون .

1977/4/18

س السوزراء ووذير ارجيسة والدفساع زيد الرفاعي	ــــــر رئيس ـــاءوالتعمير الح امين عمرو	ة والاعلام الانشــ	بيسة والتعلسيم الثقافة	الماليــــة التر
وزيـــــــر	وزيــــــر	وزیــــر	زير الاوقاف والشــؤون	
السياحة والآئـــار	الاشغال العامــة	الزراعــــة	المقــســات الاسلاميـــــة	
غالب بركات	احمد الشوبكي	مروان الحمود	عهد العزيز الحياط	
وزيــــــــة الداخليـــــة فروت التلهوني	•			وزير المـواصلات ووز الصحة بالوكالــــــــــــ محمد عضوب الزبن
وزهر	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــر دولـــــــة	وزيـــــر	وزيــــر الشؤون
الصناعـة والتجارة		للشـــؤون الحارجيــة	العمــــل	البلديــة والقرويــة.
رجاني المعشر		حسر ابراهيـــ	العمام العجلوني	العاميل العزموطي

نحق والسيق للفطة من المملكة للوالا براهاتم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ /٢ /١٩٧٦

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الاتي ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقتو اضافته الى قو انين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده: ـــ

قانون مؤقت رقم (۲۰) لسنة ۱۹۷٦

قانون معدل لقانون الامن العام

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقــــم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ فشره بالجريدة الرسمية ه

المادة ٧ ــ تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية : ـــ

 بــ للمدير ان يفوض خطيا جميع او بعض الصلاحيات المخولة اليه بموجب القوانين والانظمة المرعية لاي ضابط لا تقل رتبته عن مقدم ما لم يرد نص يخالف ذلك .

المادة ٣ ــ تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي بالغاء تسمية (زعيم) و (رئيس) من الرتب النظامية الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمتي (عميد)و (نقيب) على التوالي ويستعاض عن كلمة (زعيم) بكلمة (عميد) وعن كلمة (رئيس) بكلمة (نقيب) حيثًا وردت في هذا القانون او في الانظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة ٤ ــ تضاف المادة التالية تحت الرقم (٩٤) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس : ـــ

المادة ١٤: --

يطبق على افراد القوة احكام قانون حدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦ وقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٧ والانظمة الصادرة بموجبها وأية تعديلات تطرأ عليهما او على تلك

الانظمة عند عدم توفر نص خاص في قانون الامن العام والانظمة الصادرة بموجبه بحيث يمارس المدير صلاحيات القائد العام الواردة فيها على افراد القوة .

الحسين بن طلال

1477/1/18

الثقافة والاعلام الانشاء والتعمسير ووزير الخارجية والدفاع وزيـــــر المــالية سالم مساعده التربية والتعليم دوقان الهنداوي زيد الرفاعي صبحي امين عمرو صلاح ابو زید وزيـــــــــر السياحة والآثار وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميـــة غالب بركات احمد الشوبكي مروان الحمود عبد العزيز الخياط محمو دالحو امده وزير دولة لشؤون وزير المواصـــلات وزير رثاسة الوزراء الصحـــة بالوكالـــة . ئروت التلهوني راكان عناد الجازي فاجي حسين الطراونه محمد عضوبالزبن وزير الصناعة وزيـــــــر دولة وزير الشؤون البلدية' والقروية اسماعيل العوموطي والتجسارة للشؤون الخارجية رجائي المعشر

حسن ابراهيم

نحى الحسيق لللعلام للمسترك للمستدلال المالات المائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ /٢ /١٩٧٦

قانون مؤقت رقم (۲۱) لسنة ۱۹۷٦

قانون معدل لقانون الزراعة

- المادة ١ يسمى هذا القانون(قانونمعدل لقانون الزراحة لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣) المشار اليه فيا يلي بالقانون الاصلي وماطرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ ــ تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (١) واضافة الفقرتين (٢ و ٣) التاليتين اليها :
- ٢ _ يحدد الوزير نسبة مايسمح بزراعته من كل محصول الى مجموع مساحـــة الاراضي التي في حيازة المزارع او الى مجموع مساحة اراضي القرية كما يحق له استثناء بعض الجهات والاراضي من هذه النسب من آن الى آخر لاعتبارات فنية او اقتصادية او تموينية .
- ٣ كل من يخالف احكام البنود (أ. ب. ج. د. ه.) من الفقرة (١) من هذه المادة واحكام الفقرة (٢) منها والقرارات الصادرة بمقتضاها يعاقب بغرامة لاتقل عن دينار واحد ولائزيد على خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره.
- المادة ٣ ــ تلغى المادتان(٤ و ٥)من القانون الاصليويستعاض عنها بالمادتين التاليةين تحت عنوان (المشاريع الزراعية):

المشاريع الزراعية

- المادة ٤ للوزارة ان تنشىء وتدير المشاريع الزراعية في اية منطقة في المملكـــة لتحقيق الغايات المقصودة من هلما القانون بما في ذلك : إ
 - أ = تقديم الاعمال والحدمات المتعلقة بالثروة الزراعية على اختلاف انواعها واشكالها وتنمينها .
 - ب ــ تنمية الثروة الحيوانية والمحافظة عليها .
 - ج ــ اقامة الوحدات السكنية في المشاريع الزراعية او بصورة ملحقة لها .
 - د 🗕 توفير المياه لمختلف متطلبات المشاريع الزراعية .
- القيام باية اعمال او خدمات تحتاج اليها المشاريع الزراعية وتكون ضرورية لها بما في ذلك تجهيزها بالاليات والمواد الزراعية .

المادة ٥ - أ - يجوز تمليك الاراضي التي انشىء عليها اي مشروع زراعي بما في ذلك الوحدات السكنية المقامة في المشروع او الملحقة به عن طريق البيع للمواطنين المقيمين في منطقة المشروع ، كما يجوز بيع وتأجير الحلمات والاليات والمواد الاخرى الحاصة بالمشروع او التابعة له الى اولئك المواطنين .

ب _ نحدد شروط وطرق و اثمان وبدلات عمليات البيع والتأجير المنصوص عليها في النقرة (أ) من هذه المادة والجهة المختصة بها بانظمة يصدرها مجلس الوزراء : —

المادة ٤ – تعدل المادة (١٣٣٣) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها : ب – تقام مزارع تربية الحيوان بترخيص من الوزير وله ان يصدر قرارات تتضمن مواصفات تلك المزارع وشماذج وخماذج وخماذج من الفنية الواجب اتباعها في تربية ورعاية الحيوان واجراءات مراقبة تلك المزارع ومماذج

المادة ٥ ــ تلغى المادة (١٣٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي .

المادة ١٣٥ :

- أ __ يعاقب بغرامة لاتقل عن ثلاثين دينارا ولاتزيد على مائة دينار كلمن يخالف احكام المادة (١٣٣)
 من هذا القانون او القرارات الصادرة بمقتضاها .
- ب _ يعاقب بغرامة مقدارها خمسة عشر دينارا عن كل راس من الغنم او الماعز وخمسون دينارا عن كل رأس من البقر يتم ذبحه خلافا لاحكام المادة (١٣٤) من هذا القانون او القرارات الصادرة بموجبها و أس من البقر يتم ذبحه خلافا لاحكام المادة (١٣٤) من هذا القانون او القرارات الصادرة بموجبها و تضاعف العقوبة في حالة التكرار وتصادر الحيوانات موضوع المخالفة .
- ج يجوز للحاكم الاداري اغلاق الحل الذي ارتكب صاحبه المخالفة لمدة لاتقل عن خمسة هشر يومـــا
 ولاتزيد على ستين يوما .
- المادة ٦ _ تلغى الفقرة (أ) من المادة (١٦٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :
 أ _ يمنح الوزير مكافأة لاتزيد على عشرة دنانير لاول شخص يقوم بتبليغ قسم الشرطةعن الاصابة بأي مرض وبائي او معد وقعت ضمن دائرة اختصاص ذلك القسم .
- المادة ٧ ــ تعدل المادة (١٦٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ي) التالية الى اخرها : ي ــ تنظيم استير اد وتصدير وتداول وانتاج المضادات الحيوية والهرمونات والعلاجات المعدة للاستعمال الحمداني
- المادة ٨ ــ تعدل المادة (١٧٣) من القانون الاصلي بشطب الرقم (١٦٤) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالرقم (١٧٠)
 - المادة ٩ ـــ تلغى المادة (١٧٤) من القانون الاصلي ويستعاض عبها بما يلي :

ادة (۱۷٤) :

يعاقب بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل رأس من الماشيـــة وماثنا فلس عن كل رأس من الاغنام والماعز وكل من لايقوم بدبح تلك الحيوانات خلال المدة المحددة في المادة (١٧١) من هذا القانون ويجوز للوزيردون انتظار الحكم ان يأمر بدبح الحيوانات موضوع المخالفة على نفقة المخالف وبيعها لحسابه .



المادة ١٠ ــ تلغى المادة (١٧٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٧٥ :

يعاقب بغرامة لاتقل عنخمسة دنانير ولاتزيد على ثلاثين دينارا كل من يخالف احكام المادة (١٧٢) من هذا القانون او القرارات الصادرة بموجبها .

الحسين بن طلال

1477/1/14

رئيس الوزراء ووزير لحارجيــــة والدفــــاع زيد الرفاعي		وزيـــــــر الثقافة والاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــر التربيـــة والتعليم ا ذوقان الهنداوي	وزیـــــر المالیـــــة سالم مساعده
وزيــــــــر السياحــة والآثــــار غالب بوكات	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــ الزراعـــــــة مووا ن الح مود	وزير الاوقــاف والشؤون والمقــــدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	و زیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	يـــر دولــة لشـــؤون ـــاسة الــــــــوزراء راكان عنا د الجازي	لل را	كالــة المــــ	وزيــــر المواص ووزير الصحة بالو محمد عضوب اا
وزيـــــــر الصناعة والتجــــارة رجائي المعشر	التموين	ـــل للشؤون الم	ويــة العمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــر الشـــــار الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

ي الحسن بن طهول مائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

قانون مؤقت رقم (۲۲) لسنة ۱۹۷۳

قانون معدل لقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٦

○●••

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الموازنة العامـــة لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقـــم (٤) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كتمانون واحد ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٣/١ .

المادة ٢ ــ تعدل اسماء وارقام الفصول والبرامج التالية المنصرص عليها في القانون الاصلي على الوجه التالي : ـــ

أ ــ بالغاء عبارة (الفصل ١/٥٦ ــ وزارة الداخليـة للشؤون البلدية والقروية) والاستعاضة عنهـــا بعبارة (١/٥٦ ــ وزارة الشؤون البلدية والقروية) .

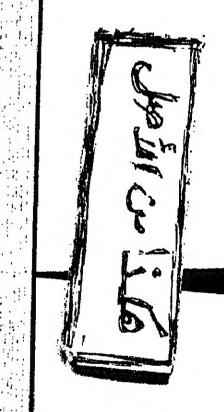
ب ــ بالغاء عبارة (الفصل ٥٤ ــ مجلس البحث العلمي) حيثًا وردت في القانـــون الاصلي والاستعاضة عنها بعبارة (الفصل ٥٤ ــ المركز الوطني للوثائق) .

ج ــ بالغاءعبارة (الفصل ٧٣ ــ وزارة الشؤونالاجتماعية والعمل) حيثًا وردت في القبانـــون الاصلي والاستعاضة عنها بعبارة (الفصل ٧٣ ــ دائرة الشؤون الاجتماعية) .

د _ بالغاء عبارة (الفصل ٧٤ _ دائرة العمل) حيثما وردت في القانون الاصلي والاستعاضة عنها بعبارة
 (الفصل ٧٤ _ وزارة العمل) .

هـ بالغاء عبارة (الفصل ٧٣ ــوزارة الشؤون الاجهاعية والعمل البرنامج ــ هــمعهد الحدمة الاجهاعية)
 حيثها وردت في القانون الاصلي ، والاستعاضة عنها بعبارة (الفصل ٧١ ــ وزارة التربيــة والتعليم
 البرنامج ــ م ــمعهد الحدمة الاجهاعية) .

المادة ٣ ــ تعدل مخصصات النفقات الجارية في الجداول الاجمالية في القانون الاصلي كما يلي : – أ ــ ينزل مبلغ (١٠٠٠٠) دينار من الفصل (١/٧٣) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . ب ــ يضاف مبلغ ١٠٠٠٠) دينار الى الفصل (١/٧١) ــ وزارة التربية والتعليم .



المادة ٤ ــ تتحمل الفصول المعدلة بموجب المادة (٢) من هذا القانون جميع الالتزامات المالية التي ترتبت قبلنفاذ احكام هذا القانون على الفصول السابقة .

الحسن بن طلال

1477/7/40

س الوزراء ووزيـــر رجيــــة والدفــــــاع زيد الرفاعي		الثقافية والاعسلام الا	زیـــــــر تربیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الماليــــة ال
وزیــــــر السیاحة والآثـار غالب برکا ت	وزيـــــــر الاشغـــال العامـــة احمد الشوبكي		ير الاوقــاف والشؤور قدسات الاسلاميـــــــ عبد العزيز الخياط	النقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	دولـة لشؤون ــة الـــوزراء ن عناد ابخازي	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير المواصـــــــلات ووزير الصحة بالوكالة محمد عضوب الزبن
وزيــــــر الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزیــــــر التمـویــــــن صلا ح جمعه	وزيــر دولـــــــة للشؤون الخارجيـــة حسن ابواهيم	وزيـــــر العمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــر الشؤون البلديــة والقرويـــة اسماعيل العرموطي

ي الحس بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

1477/7/40

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بثاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

نصادق بمقتضى المـــادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي وتأمر باصداره ورضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (۲۳) لسنة ۱۹۷٦

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مـــع القانـــون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طـــرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل بـــه اعتبارا من ١ / ١٩٧٢ .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -أ ــ يعفى ما يعادل ٥٠٪ من الدخل الذي يجنب اي شخص مقيم في المملكة بمقتضى احكام البنديـــن (ب) و (د) من الفقرة (١) من المادة (٥) من هذا القانون اذا كان ذلك الدخـــل متأتيا من القطاع العام والبلديات ويعفى ما يعادل (٢٥٪) من الدخل المذكور اذا كان متأتيامن القطاع الحاص.

ا نحسن بن طلال

الوزراء ووزيــر جيـــــــــــــــــــــــــــــــــ	الانشاء والتعمير الخار		وزيـــــر التربية والتعليم ذوقان الهند اوي	وزيـــــالية المــــالية سالم مساعده
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــة الزراعـــــة مروان الحمود	زير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزیـــــر و النقـــــــ محمو د الحو امده
وزيـــــــر الـــــــاخــــليـــــة ثروت التلهوني	وزير دولة لشؤون رئاسسة السوزراء راكان عناد الجازي	ر حسينالطراونه	لــة الـعــ	وزير المواصلات و الصـــحة بالوكا محمد عضو <i>ب ال</i> ز
وزيــــــر الصناعة والتجارة محال العش		وزيـــــر دول المشؤون الحارج	ــة وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الشؤون البلديـ والقرويــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

نحن الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ /٢ /١٩٧٦ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (۳۰) لسنة ۱۹۷٦

نظام البعثات العلمية في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم ٩ لسنة ١٩٧٦

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام البعثات العلمية في جامعة اليرموك لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تـــاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الجامعـــة جامعة اليرموك.

الرئيس رئيس جامعة اليرموك

بعثة علمية البعثة التي تكون مدتها اربعة اشهر متصاة فاكثر وتكون غايتها اتمام الدراسة والحصول على درجة علمية او دباوم او شهادة من احدى الجامعات او معاهد التعليم العالي او التخصص في بعض الفروع العلمية او التطبيق العلمي او كسب مهارة او خبرة معينة او الاطلاع على ناحية من نواحي المعرفة النظرية او التطبيقية او حضور مساقات دراسية موسمية محددة .

المبعـــوث من يرسل في بعثة علمية لمصلحة الجامعة .

لجنة البعثات وتشمل ما يلي :

أ - (لجنة مجلس الجامعة) المنصوص عليها في قانون الجامعة اذا كان المبعوث من اعضاء الهيئـــة التدريسية او المحاضرين او المحاضرين المتفرغين او من مساعدي التدريس والبحث .

ب- (اللجنة الاولى) و (اللجنة الثانيسة) المنصوص عليهما في انظمة الموظفين في
 الجامعسة والمختصين بتعيين وترفيع الموظفينوالموظفين الاداريين والفنيين فيها
 اذا كان المبعوث من اولئك الموظفين .

الموظف الاكاديمي عضو هيئة التدريس والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس او البحث ممن له علاقة بالتدريس

متتولى الانفاق على بعثته . المادة ٤ - تهدف البعثات العلمية الى رفع مستوى الاداء الوظيفي للعاملين في الجامعة او الذين يلتزمون للعمل فيها بما في ذلك حصولهم على درجات علمية .

المادة ٣ ــ تسري احكام هذا النظام على اي شخص يوفد في بعثة علمية لمصلحة الجامعة لمدة اربعة اشهر فأكثر سواء

كان من العاملين في الجامعة او التزم للعمل فيها ، و سواء اكانت الجامعة او اية جهـــة اخرى هي التي

المادة ٥ – يشترط في المرشح للبعثة العلمية ما يلي :

أ ـــ ان يكون اردنيا غير محكوم عليه بجناية او جنحة ماسة بالشرف

ب_ ان تتوفر فيه شروط اللياقة الصحية للعمل بشهادة من اللجنة الطبية المعتمدة من قبل الجامعة .

. جـــ ان يكون حاثزًا على المؤهلات والشروط المقررة للبعثة العلمية التي رشح لها .

المادة ٦ – يتم ايفاد المبعوث يقرار من الرئيس وتنسيب من لجنة البعثات بناء على اقتراح :

أ _ من مجلس الدائرة الاكاديمية ومجلس الكلية المختصين اذا كان المبعوث موظفا اكاديميا في الجامعة او التزم للعمل في وظيفة اكاديمية فيها بعد انتهاء بعثته .

ب_ من العميد او المدير المختص اذا كان المبعوث موظفا اداريا او فنياً .

المادة ٧ ــ يجب ان يتضمن قرار البعثة العلمية ما يلي :

أ _ حقل التخصص

ب_ مجموع الملـة التي ستستغرقها البعثة العلمية على ان يصدر القرار بتجديدها سنويا .

جــ الدرجة العلمية او الدبلوم او الشهادة التي يطلب من المبعوث الحصول عليها او التدريب الذي يطلب
 منه القيام به .

د ـ اية امور اخرى تقتضيها مصلحة الجامعة .

المادة ٨ – أ – تحدد مدة البعثة العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية على الوجه التالي :

١ ـ تكون البعثة العلمية للحصول على درجة الماجتسير لمدة سنتين اذا كـان المبعوث من حاملي
 درجة البكالوريوس .

٢ ــ تكون مدة البعثة العلمية للحصول على درجة الدكتوراه ثلاث سنوات اذا كان المبعوث من
 حاملي درجة الماجستير .

ب بجوز تمديد المدة المقررة للحصول على درجتي الماجستير والدكتواره والمنصوص عليها في الفقرة
 (1) من هذه المادة لسنة واحدة على الاكثر اذا لم يتمكن المبعوث من الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة خلال تلك المدة لعذر تقبله لجنة البعثات او اذا قدمت الجامعة التي يدرس فيها المبعوث اسبابا تبرر ذلك التمديد ?



المادة ٩ ــ مع مراعاة ما ورد في المادة (٣) من هذا النظام :

_ يوقع المبعوث لدى الكاتب العدل تعهد اللعمل في الجامعة ضعفي المدة التي سيقضيها في البعثة . ب_ يقدم كفانة لدى الكاتب العدل من شخص ملي. يكفله بتنفيذ الالتزامات المتر تبـــة عليه وتأديــة جميع المبالغ التي ستنفق عليه وعلى افراد عائلته بسبب البعثة بما في ذلك اجور السفر ونفقات التعلم وبدل تكاليف المعيشة وسائر المخصصات التي ستصرف من الجامعة او من اية جهة اخرى بموجب ثابت ومعروف في المملكة وان يكون تاجرا مصدقا على ملاءته من الغرفة التجاريـــة مسجلا فيها ضمن الفئة الثانية على الاقل او مالكا لعقار على ان يقوم برهن هذا العقار لمصلحة الجامعة تامينـــــا

المادة ١٠ ـ يؤمن للمبعوث على حساب الجامعة او الجهة التي سنتولى الانفاق عليه او بالاشتراك بينهما ما يلي :

ــ اجور سفره مع زوجته وثلاثة من اولاده ممن هم دون الثامنة عشرة الى مقر البعثة ذهابا وايابـــا بالدرجة السياحية بالطائرة لمرة واحدة طيلة مدة البعثة .

ب_ رسوم الجامعة او المعهد الموفد اليه .

ج ــ تكاليف طباعة الاطروحة وفق ادنى الشروط التي تنص عليها انظمة الجامعة او المعهد الموفد اليه .

د ــ مبلغ شهري مقطوع تحدده لجنة البعثات ويشمل هذا المبلغ تكاليف المعيشة واثمان الكتب واية لوازم

ه ــ اية نفقات دراسية اخرى ترى لجنة البعثات انها ضروريــة لاتمام متطلبات البعثــة وذلك بموجب وثائق مصدقة من الجامعة او المعهد الموفد اليه .

المادة ١١ ــ اذا كان المبعوث موظفا في الجامعة فيصرف له من مخصصات وظيفته ما يلي بالاضافـــة الى علاوة غلاء المعيشة العائلية التي يستحقها كاملة :

أ ــ نصف مجموع راتبه وعلاواته اذا كان اعزبا

ب - ثلاثة ارباع مجموع راتبه وعلاواته اذا كان متزوجا

المادة ١٢ ـــ يعتبر المبعوث وكفيله مسؤولين عن الوفاء والقيام بجميع الالتزامات المستحقة للجامعـــة بمقتضى احكام هذا النظام ايا كانت الجهة التي تولت الانفاق على المبعوث .

المادة ١٣ ـ أ _ على الميعوث:

١ – ان يتم بعثته في المدة المقررة لها وان يواظب على الدراسة او التدريب او البحث وفقا لمتطلبات وشروط البعثة العلمية التي اوفد اليها والتقيد بالقوانين والانظمــــة والتعليمات المعمول بها في الجامعة او المؤسسة التي يدرس او يتدرب فيها ، وان يكون حسن السيرة والسلوك محافظا على سمعة المملكــــة والجامعة ولا يسيء الى تقاليــــد الدولة التي اوفد اليها او يخالـــف

٢ – ان يزود الجامعة بالمعلومات والوثائق عن سير دراسته او تدربـــه وباية معلومات او وثائق

المادة ١٨ – أ – للجنة البعثات اتخاذ القرار بانهاء البعثة في اي من الحالات التالية :

النظام وبموجب اي تعهد او عقد اخر وقعاه مع الجامعة .

١ ــ اذا صدر بحق المبعوث حكم اكتسب الدرجة القطعية بجناية او جنحة ماسة بالشرف .

المادة ١٤ ــ لا يجوز للمبعوث القيـــام باي عمل مقابل اجر خلال مدة بعثته الا اذا كان العمل مرتبطا بموضوعهـــا

المادة ١٥ – لا يجوز للمبعوث تغبير المؤسسة التي اوفد اليها او موضوع التدريب الذي تتعلق به بعثته ، او الدرجة

المادة ١٦ – مع مراعاة احكام هذا النظام تعتبر المدة التي يقضيها المبعوث مـــن العاملين في الجامعة في بعثته خدمة

المادة ١٧ – على المبعوث ان يعود الى المملكة خلال مدة لا تزيد على شهر واحد من تاريخ انتهاء بعثته ويقدم للرثيس

العلمية التي يطلب منه الحصول عليها الا بموافقة لجنة البعثات وفي حالة موافقتها على ذلك التغيير يظل

خلال اسبوع و احد من وصوله الى المملكة طلبا خطيا لتسلم العمل الذي سيسند اليه . واذا لم يصدر قرار

من الجهة المحتصة في الجامعــة بتعيين المبعوث مــن غير العاملين في الجامعــة خلال ثلاثة اشهر من تاريــخ

تقديمه للطلب فيعتبر المبعوث وكفيله في حل من جميع الالتزامات المترتبة عليهما بمقتضى احكمام هذا

ولا يؤثر على سير در استه وحصل على موافقة خطية مسبقة من الرئيس .

المبعوث وكفيله ملزمين باحكام هذا النظام والتعهد وعقد الكفالة الموقع منهما .

٧ _ اذا اتخذت المؤسسة او الجامعة التي يدرس فيها قرار بفصله .

٣ _ اذا انتمى المبعوث الى حزب سياسي ممنوع او تدخل في شؤون البلاد التي يدرس فيها اوقام بنشاط سياسي لا يتفق ومصلحة المملكة وسياستها العليما على ان يعود تقدير ذلك الى لجنــة البعثات بناء على تقارير وبينات تقنع بها .

 ٤ - اذا دلت نتائجه السنوية على تقصير أو رسوب ترى لجنة البعثات معه أنه لا يمكنه أن يحصل على المؤهل في المدة المقررة للبعثة .

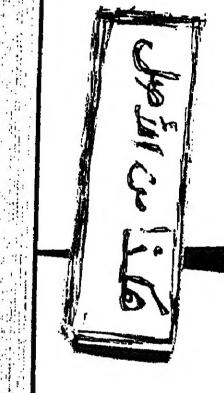
اذا لم يتمكن المبعوث من الحصول على المؤهل المطلوب في نهاية مدة البعثة دون عدر مشروع

٦ _ اذا تخلف المبعوث عن السفـر او الالتحاق بالبعثة لاي سبب كان في الوقـت المحلـد لها دون

٧ ــ اذ خالف المبعوث اي حكم من احكام هذا النظام او ــ التعليمات الصادرة بمقتضاه او شروط

ب ــ اذا انهيت البعثة لاي من الاسباب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وجب على المبعوث وكفيله ان يردا الى الجامعة دفعـة واحدة جميع النفقـات التي تكبدتها الجهـة الموفدة سواء كانت الجامعة ام اية جهة اخرى مضافا اليها • • ١٪ من مجموعها وذلك دون حاجة الى اي اخطار او انذار وتنطبق احكام هذه الفقرة اذا صدر القرار بعزل المبعوث العامل في الجامعة او بتنحيته عن العمل او باعتباره فاقدا لوظيفته اثناء وجوده في البعثة .

ج ـ اذا كان انهاء البعثة لاي سبب غير السبب المنصوص عليه في البند (١) من الفقرة (أ) مس هذه المادة جاز للرئيس بتنسيب من لجنة البعثات السماح للمبعوث بمتابعة دراسته علىنفقته الحاصة للمدة التي يحددها الرئيس بدلا من استرداد النفقات على أن يعمل المبعوث في الجامعــة بعد انتهاء تلك المدة ضعفي المدة التي قضاها في البعثة على نفقة الجهة الموفدة وتطبــق بحق المبعوث وكفيله احكــام الفقرة (ب) من هذه المادة اذا لم يعد للخدمة خلال المدة المنصوص عليها في المادة(١٧) من هذا النظام.



الدة ١٩ أ ــ اذا صدر اي قرار يقضي بعزل المبعوث العامل في الجامعة او بتنحيت عن العمل او اعتباره فاقدا لوظيفته بعد عودته من البعثة وتسلمه للعمل في الجامعة فيلتزم هو وكفياه بان يردا الى الجامعة جزء من النفقات التي تكبدتها الجامعة او اية جهة اخرى تولت الانفاق عليه اثناء البعثة ، يتناسب مع المدة المتبقية من خدمته التي التزم بها مضافا اليها ١٠٠٪ من النفقات التي تحقق عليه ردها .

ب ــ اذا قدم المبعوث استقالته من الجامعة فتسرى عليه احكمام الفقرة السابقة عند انقطاعه عن العمل حتى ولو قبلت تلك الاستقالة .

المادة ٢٠ ـ بجوز للجنة البعثات اعفاء المبعوث بناء على طلبه من اية التزامات تر ثبت عليه بمقتضى لحكام هذا النظام
او شروط التعهد اذا انقطع عن الدراسة لاسباب صحية تحول نهائيا دون متابعته لدراسته او اذا ثبت ان
حالته الصحية لا تساعده كليا على اداء الخدمة في الجامعة ويشترط في هذا الاعفاء ان يستند الى تقارير
طبية صادرة عن لجنة طبية تعتمدها لجنة البعثات. وللجنة البعثات قبول تلك التقارير او رفضها دون
بيان الاسباب.

المادة ٢١ ــ تعتبر احكام هذا النظام جزءا من الشروط والالتزامات المترتبة على المبعوث وعلى كفيله وذلك بالاضافة الى الشروط والالتزامات الواردة في اي تعهد او عقد وقعاه مع الجامعة .

المادة ٢٢ ــ لا يجوزتاًجيل التزام المبعوث بالعمل في الجامعة الا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة الجامعة ويقررها مجلس الجامعة بناء على تنسيب من لجنة البعثات .

المادة ٢٣ ــ لمجلس الجامعة بتنسيب من لجنة البعثات اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الجسن بن طلال

وزيــــر وزيـــر وزيــر وزيــر وزيــر رئيس الوزراء ووزيــر الماليـــة التربية والتعليم المثقافة والاعلام الانشاء والتعمير الخــارجية والدفــاع سالم مساعده ذوقان الهنداوي صلاح ابو زيد صبحي امين عمرو زيد الرفاعي

1447/4/40

وزيـــر وزير الاوقاف والشؤون وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر السياحة والآثار النقل العامة السياحة والآثار عدود الحوامدة عبد العزيز الخياط مروان الحمود احمد الشوبكي غالب بركات

وزير المراصلات ووزير وزير وزير دولة لشؤون وزير وريسور المراصلات ووزير المراصلات وريسور المراصلات وريسور المراصلات ورياس المراصلات ورياس وري

وزيـــر الشؤون وزيـــر وزيــر دولــة وزيــر وزيــر وزيـــر المشؤون الحارجية التمــويــن الصناعــة والتجارة المعاعيل العرموطي عصام العجلوني حسن ابراهيم صلاح جمعه رجائي المعشر

عن الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره على الوزراء بتاريخ ٢٥ /٢ /١٩٧٦ نأمر بوضع النظام الاتي : –

نظام رقم (۳۱) لسنة ۱۹۷۲

نظام علاوات المهن الهندسية المساعدة في البلديات

صادر بمقتضى المادة (٢/٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام علاوات المهن الهندسية المساعدة في البلديات لسنة ١٩٧٦) . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : ــ

الامــــين : امين العاصمة او امين القدس .

البلديــــة : امانة العاصمة وامانة القدس واية بلدية اخرى .

اللجنـــة : اللجنة المشكلة بموجب المادة (٥) من هذا النظام .

الراتب الاساسي : الراتب الاساسي للمسوظف المصنف او الراتب الذي يستحقـــه الموظف الغير مصنف او الموظف بعقد فيمــا لو عين بوظيفة مصنفة وفق احكام نظام الحدمة

مصنف او الموطف بعد نيبت نو اين بوطية المد المدنية المعمول به او اي تشريع آخر بحل محله .

لمادة ٣ ــ تسري احكام هذا النظام على الفئات التالية من موظفي البلديات العاملين فعليا في حقول اختصاصهم : -أ ــ خريج المعاهد الفئية الهندسية (البوليتيكنيك) .

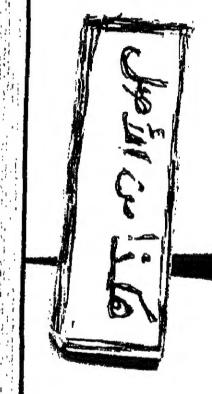
ب _ خريج المدارس الصناعية اللـي مضى على مزاولته العمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ج ــ الموظف العامل باحدى المهن التي تدرس في المعاهد المبينة فيالبند (أ) واكمل دورة تدريبية وامضى فترة لا تقل عن خمس سنوات في ممارسة هذه المهنة .

د ــ المساح الذي اكمل احدى دورات المساحة الميدانية او حصل على شهادة مساحة من معهد معترف به وامضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في مزاولة اعمال المساحة .

م الحاسب الذي زاول اعمال الحسابات المثلثية او استخراج المساحدات بطريقة الاحداثيات او اللوغريتمات او البلانومتر او تنزيل النقاط المثلثية بواسطة الالات المختصة بذلك مدة لا تقل عن خمس سنوات .

و ــ الرسام الذي زاول اعمال الرسم المساحي او تصوير الحرائط او تنظيم وتجديد الحـــر اثط بمقاييسها
 المحتصة مدة لا تقل عن خمس سنوات .



ز ـــ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / المرازنة العامة اضافة ايــة مهنة اخرى يرى ضرورة شمولها باحكام هذا النظام .

المادة ٤ ـــمع مراعاة احكام المادة (٦) من هذا النظام للجنة بناء علىطلب الامين او رئيس البلدية وتنسيب المجلس ان تمنح الموظف المشمول باحكام المادة (٣) من هذا النظام علاوة شهرية لا تتجاوز نسبتها ٣٠٪ مـــن الراتب الاساسي .

المادة ٥ ــ تشكل لجنة برئاسة وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية وعضويــة مندوب دائرة الاراضي والمساحــة ومندوب عن البلدية المختصة تكون مهمتها النظر في الطلبات المرفوعةاليها وتدقيقها واقرار منح العلاوة للموظفين المشمولين باحكام هذا النظام ، على ان تقترن قراراتها بمصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية.

المادة ٦ ــ لا يجوز الجمع بين هذه العلاوة واية علاوة اخسرى باستثناء المكافآت وبــدل اجور النقل التي تمنح بقرار من مجالس البلديات لموظفي اسواق الخضار او المكافآت والاجور التي تمنح لموظفي البلديات لقاء تكليفهم باية مهمات بعد الدوام الرسمي بموجب قرارات صادرة عن الحجالس البلديـــة او مجلس امانـــة العاصمة والقدس ومصادق عليها من الجهات المختصة . وكذلك العلاوات الممنوحة بموجب الانظمة التالية :-

أ ــ نظام علاوات الميدان الموحد رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٣ .

ب ــ نظام علاوة غلاء المعيشة لموظفي الباديات رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٣ .

ج ــ نظام علاوات الانتقال والسفر رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ .

د ــ نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي البلديات رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤ .

الحسن بن طلال

. 1947/ 7/ 40

الوزراء ووزيـــر جيــــــة والدفاع زيد الرفاعي	لتعمير الحار-	وزيــــــ الانشاء وا صهحيامير	وزيــــــر الثقافة والاعلام صلاح ابوزيد	وزيــــــر التربية والتعليم وقمان الهنداوي	المالية
وزيــــــر السياحة والآثار غالب بركات	وزيـــــر الاشغال العـامة احمد الشوبكي	وزیـــر الزراعة وا ن الح مود	الاسلاميسة	وزير الاوقاف والمقسدسات عبد العزيز	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	لةلشؤون ة الوزراء نا د الجازي	رئاسا	ر دل يحسينالطراونه	المة العـ	وزيـــــر المواص ووزير الصحة بالوك محمد عضوب الزبر
وزيـــــر الصناعة والتجارة ر جائي المعشر	وزيـــــر التمويـــــن صلاح جمعه	رنالحارجية	ـــــل للشؤر	ــة العمـــ	وزيــــر الشـــؤو البلديـــة والقرويــ اسماعيل العرموطي

ي الحسن بن طهول مَائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ نأمر بوضع النظام الآتي :—

نظام رقم (۳۲) لسنة ۱۹۷۲

نظام المكافآت المالية لاعضاء اللجان الفنية

الخاصة بالمواصفات والمقاييس

صادر بالاستناد الى الفقرة (و) من المادة الرابعة من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام المكافآت المالية لأعضاء اللجان الفنية الحاصة بالمواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ أ ــ يمنح كل عضو من اعضاء اللجان الفنية المكلفة بوضع او تعديل المواصفات الاردنية او دراســة المواصفاتالصادرة عن الهيئات والمنظات الوطنية او الاقليمية او الدولية للاستفادة منها في اصدار المواصفات الاردنية مبلغ ثلاثة دنانير عن كل اجتماع يحضره العضو وبحد اقصى مقداره خمسة عشر ديناراً عن كل مواصفة اردنية تعدها اللجنة .

ــ يستثنى من احكام هذا النظام موظفو مديرية المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة .

١٩٧٦/٢/٢٥

بس الوزراء ووزير لحارجيـــة والدفـــاع زيد الرفاعي		والاعلام الان	ة والتعليم الثقافة	المالية التربية
وزیر السیاحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــــــر الاشغال العامـــة احمد الشوبكي	وزیــــــد الـزراعــــة مروان الحمود	الاوقاف والشؤون حســـات الاسلامية لد العزيز الخياط	النقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــر الداخليـــــة ثروت التلهوني	زير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	الله الله	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالــــــــة محمد عضوب الزبن
وزیــــــــــر الصناعــة والتجارة ر جائي المعشر	وزيـــــر التمويــــن صلاح جمعه	وزيـــر دواـــة للشؤونالخارجية حسن ابراهيم	ر مــــــــــــــــــــــــــــــــ	البلديسة والقرويسة الع

Spin Co. 1.

نحق الحسين للفعل ملك المملكة للعلاقية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٨ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (۳۳) لسنة ۱۹۷٦

نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام

المادة ١ ـــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحدويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغى ما ورد في البند (٣) من الفقرة (ه) من المادة الثالثة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : (٣ــ ان يتم تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه على اقساط شهرية لاتزيد على عشرين عاماً) .

المادة ٣ ــ يلغى ما ورد في البند (٤) من الفقرة (و) من المادة الثالثة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : (٤ ـــان يتم تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه على اقساط شهرية لاتزيد على عشرين عاماً) .

الحسين بن طلال

1477/4/14

س الوزراء ووزيـــر ــارجيــــة والدفـــاع زيد الو فاعي	_	الثقافية والاعلام اا	التربية والتعلــــم	المـــاليــة
وزیـــــــر السیاحــة والآثار غالب بوكات	الأشغال العامة	ميسة السزراعسة	وزير الاوقاف والنا والمقسات الاسلا عبسد العزيز الحيـ	وزیـــــر النقـــــل محمود الحوامده
وزيـــــر الداخليـــــة ثرو ت التلهوني	وزير دولة لشؤون رئاسسة السوزراء واكان عناد الجازي	د دل سين الطراوله	كاله المـــــ	وزير المواصلات و الصحــــة بالو محمد عضوب الز
وزیــــــــر الصناعة والتجـــارة رجائی المعشر	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیـــر دولــــــة للشؤون ا ^ل خارجیـــة حسن ابراهیم	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــر الشــــؤون البلدیــــة والقرویــة اسماعیل الموموطی

نى رئىسى لىلىلى كىلىدلىلادىدرلى

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٨ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (۳٤) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات

أفراد قوة الامن العام

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرواتب وعلاوات افراد قوة الامن العـــام لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٦/٣/١ .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي كما يلي :

١ ـــ بشطب كلمتي (بيطري) و (نعال) الواردتين فيها ، والغاء العلاوة المخصصة لكل منها .

٧ ـــ باضافة ما يلي الى آخرها :

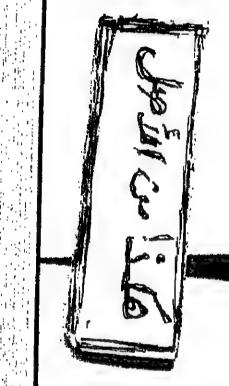
درجة درجة درج النقاد الولى النقادة ال

هجان/ فارس) بيطر*ي/*نعال)

مساعد محلل مختبر جناثي

٣ ـــ اعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) ، واضافة الفقرة (ب) التالية اليها : ـــ

ب. بالرغم عما نص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة او في اي نظام آخر تسري انظمـــة علاوات الافراد المهنية والفنية المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية على الافراد دون رتبة ضابط وذلك بالنسبة للمهن الماثلة في الامن العام :



المادة ٣ ــ يلغى ما جاء بالمادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :--(يعطى مبلغ (٥٠٠) فلس لكل فرد دون رتبة ضابط اذا كان سلوكه حسنا وتبين بتعليمات يصدرهـا مدير الامن العام كيفية منح وحجب هذه العلاوة .

الحسين بن طلال

1477/1/14

رئيس الوزراء ووزير النربية والتعليم الثقافة والإعلام الانشاء والتعمير الحارجية والدفاع صلاح ابو زید صبحی أمین عمرو ذوقان الهنداوي زيد الرفاعي وزير الاوقاف والشؤون السيأحة والآثــار الاشغال العامة والمقدسات الاسلامية احمد الشوبكي غالب بركات مروان الحمود عبد العزيز الخياط وزير دولة لشؤون وزير المواصلات ووزير وزيـــــــر الداخليــــــة الصحة بالوكالــــة رئاسة الوزراء ثروت التلهوني ناجى حسين الطراونه راكان عناد الحازي محمد عضوب الزبن وزير دولــــه للشؤون الخارجية البلـديــة والقروية الصناعة والتجارة التمويـــن عصام العجارني اسماعيل العرموطي رجاني المعشر حسن ابرهيم صلاح جمعه

بمقتضى المادتين ١٤ او ١٠ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ /٢ /١٩٧٦ نأمر بوضع النظام الآتي : –

1977/1/10

نظام رقم (۳۵) لسنة ۱۹۷۲

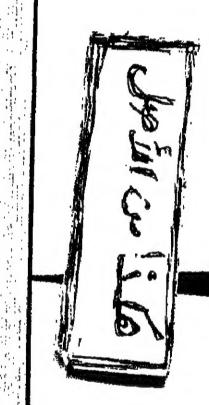
نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

للادة ٢ ــ تضاف المادة التاليــة للنظام الاصلي وتعطى الرقم (٥) ويعـــاد ترقيم المـــادتين (٥) و (٦) بحيث تصبحان (٦) و (٧) :-

الحسين بن طلال

رثيس الوزراء ووزيـــر. وزيـــر الحسارجية والدفسساع الانشــاء والتعمـــير الثقافة والاعلام التربيسة والتعليم زيدالرفاعي صبحي امين عمسرو صلاح ابو زيد ٰ ذوقان الهنداوي سالم مساعده وزير الاوقاف والشؤون وزيـــــر السياحة والآثار الاشغال العامة والمقدسات الاسلامية الزراعــــة غالب بركات احمد الشوبكي عبد العزيز الخياط مروان الحمود محمود الحوامده وزير دولة لشؤون وزير المواصلات ووزير رئساسة الوزراء الصحــة بالوكالــــة ثروت التلهوني راكان عناد الجازي ناجي حسين الطراوله محمد عضوب الزبن الصناعة والتجارة العمــــل للشؤون الحارجية عصاء العجادني حسن ابراهيم البلديسة والقرويسة رجائي المعشر صلاح جمعه



Acres parties

عن الحسن بن طهول مائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من اللستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ نأمر بوضع النظام الآتي : ــ

نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة

الاضافيه لموظفي البلديات

صادر بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة الاضافية لموظفي البلديات لسنة ١٩٧٦) ، ويقرأ مع النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٧٦/٢/١ .

المادة ٢ ــ تضاف المادة التالية للنظام الاصلي وتعطى الرقم (٥) ويعاد ترقيم المادة (٥) بحيث تصبح (٦) :--المادة ٥ ــ بالرغم من اي استثناء نص عليه في هذا النظام بمنح جميــع موظفي البلديات المشمولين باحكامه علاوة شهرية مقدارها اربعة دنانير وذلك بالاضافة الى العلاوة المنصوص عليها في المادتين ٢و٣ من هذا النظام .

الحسن بن طلال

رثيس الوزراء ووزيـر

الخارجية والدفاع

زيد الرفاعي

وزيــــــر السياحة والآثــار

غالب بركات

وزيـــــر

المداخسليسة ثروت التلهوني

وزير الصناعة

وزيـــر الاشغال

أحمد الشوبكي

صبحي امين عمرو

الثقسافة والاعلام صلاح أبو زيد

الماليــــــة التربية والتعليم

وزيىر الاوقاف والشؤون والمقـــدسات الاسلاميــة محمود الحوامده عبد العزيز الخياط مروان الحمود

1977/7/40

وزيسر دولمة لشؤون ر ثاســــة الوزر اء ناجي حسين الطرونه راكان عناد الجازي

وزيــــر وزيــر دولــة وزيــــــر البلديــة والقرويـــــــة العــــــــــل للشؤون الحارجية التـــويــــــــن

وزير المواصلات ووزير محمد عضوب الزبن وزيـــــر الشــــؤون

عن الحسن بن طهول مائب عهولا الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (۳۷) لسنة ۱۹۷۳ نظام معدل لنظام اسكان موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

الادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اسكان موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع الادة ١ – يسمى هذا النظام رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ _ تعدل المادة الرابعة من النظام الاصلي بشطب عبارة (لا يتجاوز الثلاثماية الف دينار) ألواردة فيها

الحسن بن طلال

وزير الثقافـــة وزيـــــــر رئيس الوزراء ووزيــر التزبية والتعليم والاعسلام الانشاء والتعمير الخارجيسة والدنستاغ دوقان الهنداوي صلالح ابوزيد صبحي امين عمرو زيد الرفاعي

السياحة والآثمان وزير الاوقاف والشؤون وزيسين عبد العزيز الحياط مروان الحمود اجمد الشوبكي

وزير دولة لشؤون وزير المواصلات ووزير، وزيب نيسور، وزير دولة لشؤون الصحة بالوكالسبة الوزاراء فاجى حسين الطراو فه المساد الجازي

وزيسر الشيؤون وزيد أن وزيد والبه وزيدان المناعة والتبخرة

الأوسمة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تعديل الارادة الملكيـــة الخاصةباحداث (اشارة التقـــدير للخدمة المخلصة) بشكلها التالي :

نى دائسين للعلى ما كالملكة للعلانية الماتمية

يعد الاطلاع على الفقرة (١) من المادة ٣٧ من الدستور

نأمر بما هو آت : –

تعدل ارادتنا الملكية المتضمنة احداث شارة باسم (شارة التقدير للخدمة المخلصة) بالغاء عبارة (عشرين سنة) الواردة في الفقرة (٤) المضافة اليها بالارادة الملكية المنشورة بالعدد (١٠٠٩) من الجريسدة الرسمية الصادر بتاريخ

١ شباط سنة ١٩٥٠ والاستعاضة عنها بعبارة (ستة عشر عاما) .

٢ _ يعمل بهذا التعديل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الحسين بن طلال

1477/4/41

رئيس الوزراء زيد الرفاعي

وزير الدفــــاع زيد الرفاعي

تحق الحسن بن طهول مَانب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ نأمر بوضع النظام الآئي : ــ

نظام رقم (۳۸) لسنة ۱۹۷۲

نظام معدل لنظام الانتقال والسفر

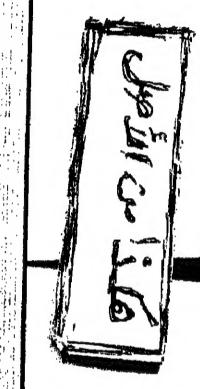
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

- المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الانتقال والسفر كسنة ١٩٧٦) ، ويقرأ مــع النظام رقم ٤٦ كسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به مــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢١) من النظام الاصلي بالغاء الرقم (١٩) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالرقم (٢٠/١) ه
- المادة ٣ ــ تعدل المادة (٢٦) مــن النظام الآصلي بالغاء عبارة (بالشروط التالية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بما يلي : ــ
- (الاَّ اذا اشتملت الموافقة على تلبية الدعوة ان تتحمل الخزينة اقل مـــن ذلك او اذا قرر مجلس الوزر صرف نسبة اعلى من (٢٠٪) على ان تراعى في هذه الحالة الشروط التالية : ـــ) .
- المادة ٤ ــ يلغى ما جاء في المادة (٣٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : يستنى من احكام المادتين (٢٠) و (٢١) مــن هذا النظام الموظفون الذين تقتضي طبيعة اعمالهم التنقل للعمل في الميدان ولهم الحق في ان يستفيدوا من نظام علاوات الميدان المعمول به .

الحسن بن طلال

1447/4/40

، السوزراء ووزيـر جيـــة والـــدفـــاع زيد الرفاعي	والتعمسير الحار	ة والاعلام · الانشاء ،	ــة والتعليم الثقاة	الماليــــة التربي
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــر الاشغال العامـــة احمدالشوبكي	•	ِ الاوقاف والشؤون لمسات الاسلاميـــة عبدالعزيز الخياط	النقــــــل والمقـ
وزيـــــــر الـداخليــــــة فروت التلهولي	دولـــة لشـــؤون الـــــــوزراء ن عناد الجازي	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير المواصلات ووزيـر الصحة بالوكالـــــــة محمدعضوب الزبن
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــر التمــــويـــن صلاح جمعه	وزیـــــر دولـــة الشؤون الحـارجیــة حسن ابراهیم	وزيـــــر العمـــــل عصام العجلوثي	وزيــر الشؤون البلديــة والقرويــــــــــة اسماعيل العرموطي



John Con 12

j

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

 $(a_i v_i e_j e_j v_i e_k e_k e_k) = 0 + (a_i e_j e_j e_k) + (a_i e_j e_k) + (a_i e_k) +$

قرار رقم (۱) لسنة ۱۹۷۳

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٦/١/١٩ رقم نع/٢٨/٤٣ أُجْتُمَعُ الَّديوالُ الحَاصُّ بِتفسير القوانين لاجل تفسيرالفقرة (ج) من المادة السادسة من نظام علاوة غلاء المعيشة للموظفين رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ وبيان مااذا كان حكمها ينطبق على الزوجة التي تتقاضى راتبا تقاعديا ام انه حكم خاص بالزوجة التي تتقاضى راتباً شهريا لقاء خدمة فعلية تقوم بها .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء إبتاريخ ١٩٧٦/١/١٣ وتدةيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة (ج) من المادة السادسة المطلوب تفسيرها تنص على مايلي : (الاتدفع العلاوة الى الموظف عن زوجته التي تتقاضى راتبا شهريا من مصلحة عامة أو خاصة على أن لايحل عملها احد الأولاد في هذه الحالة) الم

ويتضح من هذا النص ان عبارة (راتبا شهريا) الواردة فيه قد جاءت بصيغة الأطلاق .

وحيث انه من القواعد القانونية ان المطلق يجري على اطلاقه مالم ير د دليل التقييد نصا او: دلالة ... ﴿ وَ الله

وحيث لم يرد في النظام المشار اليه ما يمكن ان يستخلص منه بالنص او بالدلالــــة ان المقصود بالراتب الشهري المبحوث عنه في الفقرة (ج) الراتب الذي تتقاضاه الزوجة عن خدمة فعلية فقط

فان ماينسي على ذلك ان عبارة الراتب الشهري الذي تتقاضاه الزوجة من مصلحة عامة او خاصة انما تعيي اي راتب شهري سواء اكان قد تأتى للزوجة مقابل خدمة فعلية او كان راتبا تقاعديا . ولهذا نقرر تفسير النص المطلوب تفسير ه على هذا الوجه .

صدر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨

عضو عضو عضو عضو وثيس الديوان الحاص مندوبوزارة المالية المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة المتسيز الرئيس الأول لمحكمة التمييز الرئيس الأول لمحكمة التمييز الرئيس الأول لمحكمة التمييز صبحي الحسن شكري المهتدي عبدالرحيم الواكد نجيب الرشدان موسى الساكت

قرار رقم (۲) لسنة ۱۹۷٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٦/١/٣٠ رقم ١٠٦/١/٣٠ اجتمع الديـــوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثالثة من قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٥٥ وبيان ما اذا كان وزير الداخلية هو الجهة المختصة بمهارسةالصلاحية المنصوص عليها في هذه المادة امان وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية هو المختص

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجـــه لرئيس الوزراء بتاريخ ١١/٤/ ٩٧٥/١١/٤ وكتاب وزير الداخلية الشؤون البلدية والقروية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٥/١٢/٢٣ وكتاب الرئيس الموجه لوزير الداخليــه بتاريخ ٩٧٥/١٢/٢٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :—

- إ ان المادة الثالثة من قانون ادارة القرى المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يحق لوزير الداخلية ان يعلن من وقت الى آخر بامر يصدره خضوع أية قرية او قسم من قرية لأحكام هذا الفصل من القانـــون ، وعند صدور ذلك الامر تسري احكام هذا الفصل على القرية الملكورة وفاقا لما ورد في الأمر) .
- ٢ ــ ان المادة الثانثة من نظام تنظيم وادارة وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقرويـة تنص على ما يلي (تختص الوزارة بشكل عام بما يلي : ـــ

الاشراف على تطبيق قانون البلديات وقانون ادارة القرى وقانون تنظيم المدن والقرى والابنية وقانون الانشاءات والخدمات القروية والانظمة الصادرة بموجبها) .

ومن هاتين المادتين يتضح ان وزير الداخلية هو الذي كان في الاصل مختصا بمهارسة الصلاحية المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون ادارة القرى ، غير انه لما وضعت السلطة التنفيذيـــة النظام رقم ٣٦ المشار اليه آنفا لمغاية تحديد اختصاصات وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية نص هذا النظام في المادة الثالثة منه على ان الاشراف على تنفيـــل احكام قانون ادارة القرى هو من اختصاص وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية ، اي ان الشارع قد نقل الى هذه الوزارة الاختصاصات التي كانت في الأصل منوطة بوزير الداخلية بموجب قانون ادارة القرى . وبلدك اصبح وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية هو المختص بمارسة الصلاحية المنصوص عليها في المادة الثالثة المطلــوب تفسيرها على الداخلية للشؤون البلدية والقروية هو المختص بمارسة الصلاحية المنصوص عليها في المادة الثالثة المطلــوب تفسيرها على اعتبار انه قد حل محل وزير الداخلية بهذا الشأن .

ولايرد هنا القول ان اختصاصات وزير الداخلية المنصوص عليها في قانون ادارة القرى لا يجوز سلبها واناطتها بوزير آخر بموجب نظام وانما يجب ان يكون ذلك بقانون – لاير د هذا لأن القاعدة التي رسمها الدستورفي الفقرة الثانية من المادة / ١٤٥ منه توجب تحديد صلاحبات الوزراء بأنظمة تصدر عن السلطة التنفيذية لابقانون ويكون لمادة / ١٤٥ منه توجب تحديد صلاحبات الوزراء بأنظمة تصدر عن السلطة التنفيذية لابقانون ويكون لمثل هذه الانظمة المستقلة قوة القانون كما هو واضح من نص هاتين المادتين والقرار الصادر عن المجلس العالي بتاريخ المراها المادي من المادي بالمراها المادي من المادي بالريخ المراها المادي المادي المادي بالمناور على الصفحه ١٥٥ من عدد الجريدة الرسمية ١٨٥٣ .